**ايمان اجداع**

**مقدمة في السياسات العامة**

**التكليف النصفي**

**عملت أنظمة الحكم العربية على خلق علاقة بين الحكومة والمواطنين تتمثل في توفير الحكومة للخدمات المجانية، مقابل تراجع المواطنين عن حقوقهم السياسية وحرياتهم المدنية، وهذا ما خلف تغيرات في مكونات هذه العلاقة حيث انه راجع الى فشل الحكومات في الالتزام بوعودها وسخط الجمهور على الوضع المزري الذي يعيشون فيه، مما أدى الى احتجاجات اجتاحت بلدان العالم العربي سنة 2011 من اجل خلق علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين للتخفيف من اجواء التوتر التي تسود المنطقة العربية الآن.**

**ان اغلب الدول العربية لا تتمتع بحرية الصحافة والتعبير وهذا ما يقلص الحريات المدنية للمواطنين ويؤدي الى ضعف الاندماج السياسي في الدول العربية. يولد هذا التقصير شعورا لدى المواطنين بضعف المصداقية في اليات المشاركة، مما يضعف العلاقة بين الدولة والمواطنين ويخلق ثقة متدنية بالأنظمة العربية، الا ان هناك من لا زالوا يتشبثون بالأمل الذي يربطهم بالتشارك مع الحكومة وهنا ينطلق المواطنون بحثا عن سبل ممارسة حرياتهم في بلادهم.**

**بعض الحكومات العربية اعتمدت سياسات قمعية تحد من حرية التعبير لدى المواطنين من خلال قمع الاحتجاجات والتظاهرات وكذا اللجوء الى القمع الوحشي لكل من يحتج ضمن النظام، ويمكننا ملاحظة اشكال القمع من خلال النموذج المصري الماثل في سياسة نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي قام بسجن العديد من المدنيين المعارضين للنظام منذ توليه الحكم. المدنيين ليسوا الوحيدين الذين يتعرضون للقمع والاضطهاد، بل حتى الصحافيون الذين يفترض ان يتمتعوا بالحرية المطلقة في نقل الخبر يتعرضون للهجوم والمضايقات وحتى السجن. وقد أعطت وسائل التواصل الاجتماعي نوعا من الحرية الجزئية للمواطنين والصحافة في نقل الخبر والتعبير عن الراي العام وأيضا الحصول على المعلومات.**

**أدى انعدام الثقة وخيبات الامل المتكررة الى احتقار المواطنين للسياسيين والأحزاب السياسية، وهذا بدوره أدى الى انخفاض كبير في عدد المقترعين خاصة في فئة الشباب. يسعى المواطنون الى الحد من الفساد الذي يجتاح مجتمعهم والذي يتمثل في الأحزاب السياسية العاجزة عن تلبية الحاجيات الرئيسية للمواطنين والتنبؤ بالتقلبات في موقف الدولة من حرية التعبير، مما ولد وعي جماعي بضرورة الإصلاح الديمقراطي وأدى هذا الأخير الى احتجاجات عديدة شملت معظم دول العالم العربي****.**

**عملت بعض الدول العربية على خلق اليات تشاورية** **مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية وكذلك الحوارات المحلية والمجالس البلدية، وبالتالي أصبح نهج السياسات التشاركية عنصرا أساسيا في الدستور. تمكن هذه السيرورات من إعطاء الفرصة للمواطنين في ابداء وجهات نظرهم وهمومهم أو الإعراب عن مظالمهم مما يولد لديهم الشعور بامتلاكهم لعملية صنع القرار السياسي و هنا يجدر على راسمو السياسات ان يأخذوا اراء المواطنين بعين الاعتبار من خلال تشجيع المواطنين و ضمان الاستماع الى اصواتهم لتفادي الاثار العكسية للمشاورات الشعبية .**

**حققت بعض الحكومات العربية في السنوات الأخيرة إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي بضرورة النهوض بهذين المجالين، الا ان محاولات الإصلاح باءت بالفشل مما ولد خيبة امل للمواطنين. وبهذا الصدد هناك فجوة** **عريضة وآخذة بالاتساع بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه، وهذا ما يؤدي الى نفاذ صبر المواطنين الذين ينتظرون تغيراً ملموساً في حياتهم اليومية والذين يحسون باليأس والإحباط لان الحكومة التي قاموا باختيارها والنضال من اجلها لم تلبي لهم مطالبهم ولم تحسن مستوى معيشتهم.**

**من اجل الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية. تقوم حكومات عربية عديدة برفع شعار اللامركزية وكمثال على ذلك المخطط الاولي لتطبيق اللامركزية في المغرب والذي وضعه الملك محمد السادس في مطلع العقد الأول من هذا القرن كما أرسي الدستور للعام 2011 قواعد متينة لدولة** **مغربية لامركزية. الا ان تطبيق نفس الشيء بالنسبة لبلدان أخرى يخلف مجموعة من التحديات المتمثلة في الإرادة السياسية لتفويض حقيقي للصلاحيات إلى الهيئات الإدارية الأدنى مرتبة، أو توزيع الموارد المالية الضرورية على المحافظات الطرفية، كما هو الحال في تونس.**

**تعد الحكومة الالكترونية أو رقمنه العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية احدى الحلول الأخرى التي يجري الترويج لها لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية.** **تظل هذه الحلول مجرد إجراءات مؤقتة في غياب المساءلة. الا ان العملية اللامركزية تعتبر السبيل الميسر لحكومة أفضل رغم كون تطبيقها لا يزال محاطا بتحديات عديدة.**

**تستطيع الدول كذلك أن تبذل الجهود الرامية إلى مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة الأفضل أداءً، وتوفر للمواطنين الإحساس باستجابة الحكومة.**

**هناك معضلة أساسية تصيب الحكومات بالشلل وتغضب المواطنين والتي تكمن في الفساد الذي يعرف كإساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة. وتتجلّى في البلدان العربية مستويات شتى من الفساد، تضم الفساد الصغير الطفيف، مثل رشوة شرطي المرور؛ والفساد المتوسط، كالمحاباة والمحسوبية في ممارسات التوظيف؛ والفساد الأكبر، مثل توزيع الموارد غير القانوني على جماعة إثنية أو دينية أثيرة، أو الاختلاس التام. ان تدارك الجمهور لمستويات الفساد المتزايدة أدى الى بذل جهود عديدة في هذا المجال للحد من الفساد الا انها باءت كلها بالفشل.**

**ان الفساد يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة وحتى الاقتصاد، اذ انه يقوض تنافسية الاقتصاد ويعيق الاستثمار وخلق الوظائف، وذلك مثير للقلق لأنه يولد عجزا لدى البلد ويخلّف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية كذلك. يمكن أن يؤدي الفساد كذلك إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية، ولاسيما الأجهزة الإدارية البيروقراطية. فعندما يعتاد البيروقراطيون على ممارسة الفساد، يغدو من الصعب تطبيق السياسات العامة التي تعمل لصالح الدولة والمواطنين.**

**ان مكافحة الفساد تتطلب اطارا قانونيا يعمل على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد. ومن الأدوات المُمكنة في هذا السياق إقامة هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد. من الآليات الأخرى، التي أتت ثمارها في مكافحة الفساد، عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها حيث ان رقمنة العمليات الإدارية البيروقراطية يمكنها أن تعيق الفرص لممارسة الرشوة، والمحسوبية، والصفقات الجانبية وهذه العملية تبعث الطمأنينة والثقة في نفوس المواطنين. كما يمكن للمنظمات العالمية استئصال الفساد من خلال مواصلة الضغط على القادة العرب.**

**يتبين اذن ان العام 2011 ترك بصمته فيما يخص العلاقات بين القادة والمواطنين العرب وذلك راجع الى الامل الذي خلفه الربيع العربي لدى الجمهور الا ان هذه الآمال تبعتها مشاعر غضب وخيبة ناتجة عن نفاذ صبر المواطنين على الحكومات غير الفعالة والفاسدة. يتطلب التصدي لهذه التحديات مزيدا من الجهد والعمل، اذ يجب على جل الحكومات في العالم العربي ان** **تدرك أن العلاقة بين الدولة والشعب ستواصل التدهور ما لم تتم معالجة ثلاث قضايا تتمثل في النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، التزويد الفعّال للخدمات، ومكافحة الفساد. رغم كون هذه الخطوات صعبة المنال الى ان تحقيقها سيخفف من أسوأ النتائج الممكنة****.**

**من خلال كل ما تم ذكره في هذا التقرير، يتبين ان دول العالم العربي تواجه تحديات عديدة تجعل العلاقات بين القادة والمواطنين أكثر تعقيدا، ذلك ان الحكومات العربية أظهرت فشلها في العديد من محاولات الإصلاح التي شرعت في تنفيذها، مما خلف سخط وغضب المواطنين الذين يطالبون بتحقيق مطالبهم. لقد أصبح للجمهور العربي وعي سياسي يمكنهم من معرفة حقوقهم اتجاه الحكومات العربية وبالتالي أصبح الجميع يدرك ان العلاقة بين الدولة والمواطنين لن تنبني على تخلي الشعب عن حقوقه السياسية مقابل استفادته من الخدمات المجانية التي توفرها الدولة، وانما هو حق يجب ان يتمتع به المواطن كباقي الحقوق، فلا يمكننا الحديث عن الديمقراطية دون اشراك المواطن في اتخاذ القرارات التي تهمه وبالتالي يبقى هذا الأخير عنصرا رئيسيا في القرارات السياسية التي يتم اتخاذها اذ يجب ان تأخذ مطالبه بعين الاعتبار.**

**ان سياسة القمع وتقليص الحريات المدنية للمواطنين تزيد من انعدام الثقة بين المواطنين والحكومات العربية، وهذا ما يولد صراعات داخلية. هناك معضلة خطيرة في الدول العربية تقودهم الى الفشل في نهج سياسات عامة فعالة وهو الفساد الذي يرتبط بمختلف المجالات الاجتماعية. ينهش الفساد حقوق المواطنين ويجعل الدول اكثر عرضة للخسارة فلا يمكننا ان نتخيل دولة الحق و القانون في حضور هذه الافة الاجتماعية و بالتالي وجب على الأحزاب السياسية نهج سياسات تشاورية من اجل حل هذه المشكلة و بهذا الصدد تم اتباع مجموعة من الخطوات من خلال تطبيق اللامركزية في بعض البلدان و رقمنه العملية البيروقراطية.**

**ان مكافحة الفساد في الدول العربية لا بد ان يكون محاطا بنصوص قانونية صارمة تطبق على الجميع، لان المجتمع الذي يسوده الفساد هو مجتمع عاجز عن مواجهة مشاكله وبالتالي وجب النظر الى هذا المشكل كأولوية لكل الدول العربية ليصبح الشخص المناسب في المكان المناسب ولكي يتم تطبيق الواجبات وضمان الحقوق دون تهميش أي طرف. لقد تم اقتراح العديد من الحلول، الا انها باءت بالفشل نظرا لان الأوضاع لم تتغير الى الأفضل وانما عرفت تراجعا في بعض الدول. وهكذا فان التصدي لكل هذه المشاكل ما زال يحتاج مزيدا من الجهد والعمل وتطبيقا أمثل للديمقراطية بحيث يصبح صوت الشعب مسموعا وتؤخذ أراءه بعين الاعتبار، كما يجب على الحكومات التي تمثل الشعب ان تكون أكثر تمثيلية وان تقوم بدورها على أكمل وجه وبالتالي يصبح العمل في إطار ديمقراطية تمثيلية تشاركية تمكن من مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ومكافحة مختلف المعضلات الاجتماعية التي تواجه العالم العربي بشكل عام.**